

**أثر التحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين
 وأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي
 دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية**

**الدكتور
أحمد محمد شوقي محمد
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الأسكندرية**

أثر التحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي

- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

د. أحمد محمد شوقي محمد^(١)

ملخص البحث :

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي، ومستوى أداء الشركات لمسئوليّتها الاجتماعيّة من جانب ، والتوزيعات النقدية للمساهمين من جانب آخر. كما استهدفت الدراسة أيضًا إلى اختبار ما إذا كان أداء الشركات لمسئوليّتها الاجتماعيّة يؤدي لتحسين الأداء المالي للشركات وربحيتها المستقبلية. وقام الباحث باستخدام عينة من ٣٠ شركة متداولة في بورصة الأوراق المالية المصرية لمدة خمس سنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١١ .

وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي ، والتوزيعات النقدية للشركات. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر مشترك لمستوى التحفظ المحاسبي والتوزيعات على توفير موارد مالية للقيام بأنشطة المسئولية الاجتماعيّة للشركات . كما اتضح أيضًا وجود علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك للتحفظ والتوزيعات ، والأداء المالي المستقبلي للشركات (معياراً عنه بالربحية المستقبلية للشركات). ولم تدعم نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعيّة، والأداء المالي المستقبلي للشركات (معياراً عنه بالربحية المستقبلية للشركات) ، وفسر الباحث ذلك بانخفاض مستوى أداء الشركات المصرية لأنشطة المسئولية الاجتماعيّة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : التحفظ المحاسبي، التوزيعات النقدية، الأداء الاجتماعي للشركات، الأداء المالي المستقبلي للشركات

The relation between accounting conservatism, cash dividends, corporate social responsibility activities and its future financial performance : An empirical study on Egyptian companies listed on stock exchange

Abstract:

This study aimed at examining the relation between accounting conservatism and cash dividends from one side , and the level of corporate social responsibility performance from the other side. The study also examined whether the performance of corporate social responsibility results in improving the future corporate financial performance and their future profitability. The researcher used a sample of 30 companies active in the Egyptian Stock Exchange for 5 years from 2012 to 2016.

The study results showed insignificant relation between the level of accounting conservative ,and corporate cash dividends . The study results also revealed a joint effect of the level of accounting conservatism and cash dividend on providing financial resources necessary for performing corporate social responsibility activities. The study results indicated a significant positive relation between the joint effect of the level of accounting conservatism and cash dividend and the future financial performance(measured by future profitability for companies).

The study results also did not support a significant relation between the level of corporate social responsibility activities and the future corporate financial performance; The researcher explained this result by the decreasing level of corporate social responsibility for the Egyptian companies during the study period.

Key words: Accounting Conservatism, Cash Dividends, corporate social responsibility performance, the corporate future financial performance .

١- مقدمة :

يعبر أداء المسئولية الاجتماعية^(١) عن إدارة الشركة لعلاقاتها مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ، بما يتطلب عدالة توزيع ثروة الشركة بين مختلف أصحاب المصالح المختلفة وتجنب التحيز لأحدى مجموعات المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى، وتتوفر الموارد الضرورية لتوازن أصحاب المصالح. كما تقوم الشركات التي تمارس أنشطة المسئولية الاجتماعية بشكل مختلف عن باقي الشركات بتوفير معلومات أكثر نفعية وتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين، وزيادة شفافية التقارير المالية بما يقلل من المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات (Francis et al. 2013; Gao and Zhang 2015).

ويشير التحفظ المحاسبي^(٢) إلى تأجيل الاعتراف بالمكاسب و تعجيل الاعتراف بالخسائر بما يؤدي لتخفيف صافي أصول الشركة، أو إجمالي الدخل، وفقاً لأساليب المحاسبة المختلفة (Watts 2003) . كما يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيف احتمالات وجود توزيعات للثروة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الأخرى، وذلك إما بتخفيض التوزيعات النقدية أو الغائبة نتيجة انخفاض الأرباح التي يتم الإفصاح عنها(Shoorvarzy et al.(2012) and Mensah et al. (2004) .

كما يساعد التحفظ أيضاً على تخفيف مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين، مثل اختلاف التفضيل لسياسة التوزيعات (من خلال تخفيف صافي الربح)، وكعلاج لعدم تمايز المعلومات بين المديرين والمساهمين بخصوص الأنبياء الجيدة والسيئة . كما يتوقع أن يحمي التحفظ المقرضين من استغلال أصحاب الأسهم ذوي الأغلبية نتيجة تقيد

١- أضاف (Chetty et al. 2015) تعريفاً للمسئولية الاجتماعية أيضاً بأنها : "العمليات مع كل أصحاب المصالح في الشركة والأمور الأخلاقية للشركة ، والتي تتجاوز مصالح الشركة والمتطلبات القانونية للتقرير عن المصالح الاجتماعية للشركة ، بما قد يتطلب التضحية بالأرباح في الأجل القصير لتحسين الأداء في الأجل الطويل "

٢- يقسم التحفظ المحاسبي الكلي لنوعين؛ التحفظ المشروط " ويعتمد على الأنبياء الجيدة والسيئة، بحيث لا يتم زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول أو صافي الدخل في حالة الأنبياء الجيدة ، ويتم عن سياسة إدارية مستقرة تخفيضهما في حالة الأنبياء السيئة" ، بينما يعبر التحفظ غير المشروط (التحفظ السابق أو غير المعتمد على الأنبياء) بناء على توقع انخفاض لقيم الأصول مثل عدم الأخذ في الاعتبار قيمة الشهرة ومعالجة البحوث والتطوير كمصروفات (Beaver and Rayan 2005) .

القدرة على التوزيعات، وبالتالي تقليل مخاطر المقرضين الخاصة بدفع توزيعات أكبر للمساهمين ، وقبول المقرضين معدل عائد منخفض على القروض مع انخفاض مخاطر التوزيعات (Asemai and Hematfar(2013)and Louis and Urcan (2015))

واهتمت الدراسات المحاسبية بتحليل العلاقة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي المستقبلي من جانبين أو لهما علاقة التزام الشركات اجتماعياً بزيادة مستوى التحفظ المحاسبى بتقاريرها المالية بما يؤدي لتحسين الأداء المالي المستقبلي (كما اتضح في (Kurniawati Francis et al.(2013); Feliana and Santoso,(2014); and Wibowo (2009) ;

(Pyo and and Chetty et al. (2015)) . بينما أشارت دراسات محاسبية أخرى (Story and Neves (2015) Lee (2013);Mousa (2014); التحفظ المحاسبى على تخفيض التوزيعات النقدية للمساهمين بما يؤدي لتوفير موارد نقدية مستقبلية بما يساعد على قيام الشركات بأدائها الاجتماعي (مثل القيام بالתרعيات النقدية) ، وبالتالي تحسين سمعة الشركة و أدانها المالي المستقبلي.

و يرى الباحث أنه بالرغم من توفر التحفظ المحاسبى لموارد مالية (نتيجة انخفاض التوزيعات النقدية) وبالتالي القيام بأنشطة المسئولية الاجتماعية بما يدعم الاتجاه الثاني للدراسات ، إلا أن أثر القيام بأنشطة المسئولية الاجتماعية (مع استخدام سياسات توزيعات نقدية متحفظة) على تحسن الأداء المالي للشركات في المستقبل ما زال مثاراً للجدل بين الباحثين، وهو ما سيقوم الباحث بدراسته واختباره في الدراسة الحالية.

٤- مشكلة البحث :

يمثل التحفظ المحاسبى أحد أهم المعتقدات المحاسبية التي ظهرت مع ظهور علم المحاسبة ، وما زالت محل اهتمام الباحثين، لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات (عبد المجيد ، ٢٠١٤) . كما يعتبر التحفظ أحد القيود المستخدمة لقياس مثل قياس الأصول بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ، والاعتراف المباشر لمصاريف الإعلان والبحوث والتطوير . وكلما زاد مستوى التحفظ المحاسبى يزداد احتمال اتباع الإدارة لسياسة توزيعات منخفضة أو عدم القيام بالتوزيعات في الأجل القصير (Shoorvarzy et al. (2012) and Francis et al. (2013))

ويتوقع أن يؤثر انخفاض سياسة التوزيعات المحاسبية (نتيجة التحفظ المحاسبى) على توفير الموارد المالية اللازمة للقيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء الاجتماعي للشركة وسمعة الشركة في السوق، بما قد يؤثر على دعم الأداء المالي للشركة وزيادة قيمتها في المستقبل وإمكانية زيادة التوزيعات النقدية المستقبلية.

وببناء على ما سبق تتضح مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل توجد علاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى و سياسة التوزيعات بالشركة ؟
- هل يؤدي اتباع سياسة توزيعات منخفضة، نتيجة للتحفظ المحاسبى، إلى زيادة الانفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالشركات ؟
- هل يؤثر اتباع سياسة متحفظة وتخفيف التوزيعات النقدية على تحسين الأداء المالي للشركات وزيادة ربحيتها المستقبلية ؟
- هل يؤدي الانفاق على أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالشركات إلى تحسين الأداء المالي ، وزيادة الربحية المستقبلية للشركات ؟

٣- أهمية البحث :

تبعد أهمية البحث من ضرورة اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة مع ضرورة الإفصاح عن أداء الشركات الاجتماعي تلبية لاحتياجات مختلف أصحاب المصالح، بما يوفر المعلومات الملائمة للشركات والبورصة المصرية والجهات المعنية الأخرى.

كما تتضح أهمية البحث أيضاً على تأثير التحفظ المحاسبى على توزيع ثروة الشركة في الأجل القصير والأجل الطويل في صورة توزيعات أو مدفوعات للقيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية وبالتالي التأثير على أدائها المالي وربحيتها المستقبلية . وترتداد أهمية البحث أيضاً مع تنامي أهمية أثر أداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية على دعم مصداقية الشركة وسمعتها وتحقيق ميزة تنافسية، وإمكانية تحسن الأداء المالي للشركة في المستقبل، وبالتالي علاقته مع ربحية الشركة المستقبلية، وقيمة الشركة ككل .

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها تضييق فجوة البحث المحاسبى في مجال الأثر المجمع لكل من التحفظ المحاسبى والتوزيعات النقدية والأداء الاجتماعي للشركات على أدائها المالي المستقبلي ، خاصة في الاقتصاديات الناشئة ومنها مصر.

٤- هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية من جانب ، وأداء الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية من جانب آخر. كما يهدف البحث أيضاً لتحليل الأثر المشترك للتحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية على الأداء المالي المستقبلي للشركات وربحيتها المستقبلية. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار ما إذا كان أداء الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية (مع الانفاق النقدي على تلك الأنشطة) يؤدي إلى تحسين الأداء المالي المستقبلي ، وزيادة الربحية في الفترات المستقبلية.

٥- حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار أثر التحفظ المحاسبي على متغيرات أخرى مثل ؛ جودة الأرباح وتكلفة رأس المال وتطبيق معايير التقرير المالي الدولية ، أو علاقته بجودة الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث قد يتعرض لتلك الموضوعات في حدود ما يخدم الهدف من البحث كما يخرج عن نطاق البحث التطبيق في المؤسسات المالية نظراً لطبيعتها الخاصة . وأخيراً فإن إمكانية تعميم نتائج البحث مشروعه بضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦- خطة البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث وهدفه وفي ضوء حدوده سيتم استكماله على النحو التالي:
- ١/٦- تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية، واشتقاق الفرض الأول.
 - ٢/٦- تحليل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي و التوزيعات النقدية ، وأداء الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية، وأدائها المالي المستقبلي، واشتقاق باقي فروض البحث.
 - ٣/٦- المتغيرات الرقابية المؤثرة على العلاقات محل الدراسة .
 - ٤/٦- نموذج ومنهجية البحث .
 - ٥/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦/١- تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية واشتقاق الفرض الأول :

اهتمت الدراسات المحاسبية بتوضيح تعريف التحفظ ، وعلاقة التحفظ مع قرار التوزيعات النقدية وعلاج مشاكل الوكاله الناتجة عن قرار التوزيعات ، فركزت دراسة Basu (1997) على التحفظ باعتباره " زيادة درجة التحقق عند الاعتراف بالأرباح الجيدة كالمكاسب بالمقارنة بالأرباح المائية أو الخسائر ".

كما أوضحت دراسة Watts(2003) تقسيم هذا التعريف إلى ثلاثة مكونات هي الاعتراف بالمكاسب والخسائر ، والتحقق من هذه الأرباح ، وعدم تماثل التحقق لكل من المكاسب والخسائر. وأشار Watts إلى أهمية التفسير التعاقدى للتحفظ والذي يعبر عن تقليل السلوك الانتهازي للإدارة عند التقرير عن الأرباح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتقليل صافي الأصول بما يقيّد سلوك الإدارة في تحديد المكافآت وتوزيع ثروة الشركة على الأطراف المختلفة .

وأشارت هذه الدراسة أيضاً إلى أن التحفظ يساعد على فحص أسباب الخسائر بصورة مبكرة والتراكيز على المشروعات ذات صافي قيمة حالية موجبة، وتقييد التوزيعات والمكافآت بما قد يؤثر على الاستثمارات في المستقبل .

كما ركزت الدراسات المحاسبية على اختبار أثر استخدام سياسات محاسبية متحفظة على الربحية المستقبلية، و علاج مشاكل تعارض المصالح بين المقرضين والمساهمين من جانب أو بين المساهمين ذوي الأغلبية والمساهمين الأقلية في الشركة بالنسبة لسياسة التوزيعات .

هدفت دراسة Ahmed and Duellman (2011) إلى تحليل أثر التحفظ المحاسبي على الربحية المستقبلية ، حيث يقدم التحفظ المحاسبي إشارات للمستثمرين عن وجود مشروعات ذات صافي قيمة حالية سالبة ووجود اجراءات تصحيحية سريعة .

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين التحفظ المحاسبي و البنود غير العادلة ، وعلاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وحجم البنود غير العادلة المستقبلية . كما اتضح وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وكل من متوسط العائد على حقوق الملكية و متوسط نسب الربحية ، بما يفسر بأثر التحفظ المحاسبي على زيادة الربحية المستقبلية والتغيرات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية .

كما أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الشركات التي لها تحفظ محاسبي شرطي أعلى سيكون لها ربحية أعلى لمدة ٣ سنوات في المستقبل . وتنسق نتائج هذه الدراسة مع مساعدة التحفظ للمديرين في تحديد المشروعات ذات صافي القيمة الحالية السالبة بصورة وقية ملائمة .

كما أكدت دراسة Lee (2012) على وجود منافع للتحفظ للمقترضين من خلال تخفيف تكلفة الدين وشروطه . إلا أنها أوضحت أن الشركات التي لها تحفظ مرتفع سيوجد لها مرونة أقل في الوصول لأسوق رأس المال والمستثمرين الجدد في الأسهم ، كما قد يخفض من كفاءة عقود القروض عند حالة مخالفة شروط الدين . كما يؤثر ارتفاع مستوى التحفظ على انخفاض الاستثمار في المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة إذا توقع وجود قيم حالية سالبة في المستقبل .

كما هدفت دراسة Sodan (2012) إلى تحليل العلاقة بين مستويات التحفظ المحاسبي وتكلفة الدين . وقام Sodan بقياس التحفظ المحاسبي باستعمال عدم تماثل استجابة أسعار الأسهم للتغيرات في الأرباح الموجبة والسلبية بما يتفق مع دراسة Basu(1997)

وأوضحت هذه الدراسة أن التحفظ المحاسبي يساعد على توفير موارد مالية كافية للشركة بما يقلل من تكلفة الدين وشروطه . وأوضحت الدراسة أنه كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي، إزداد الاعتراف بالخسائر بالمقارنة بالمكاسب، بما يؤدي لتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومنفعتها ، وتخفيف مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين من جانب ، وبين حملة الأسهم والمقرضين من جانب آخر . وأوضحت الدراسة أهمية التحفظ كعقيدة محاسبية ليس للجوانب الأكاديمية فقط ولكن لواضعي المعايير المحاسبية وتحسين عملية التقارير المالية .

ويرى الباحث ضرورة الأخذ في الاعتبار مستوى التحفظ الملائم لظروف كل شركة مثل نظم الحكومة والملكية المؤسسية للشركة، و الآثار القانونية الخاصة بحماية المستثمرين و البنية التحتية للمحاسبة بما يتسق مع دراسة (Kung et al. 2008) and Lee(2012))

كما اختبرت دراسة Shoorvarzy et al. (2012) مدى وجود علاقة بين الزيادة في تعارض المصالح بين المقرضين والمساهمين بخصوص سياسة التوزيعات وزيادة درجة التحفظ في التقارير المحاسبية . وتم استخدام تحليل الانحدار القطاعي لـ ١٢٠

شركة خلال ٩ سنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠٠٧، وذلك للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وكل من نسبة التوزيعات ونسبة الرفع المالي ومعدل نمو المبيعات وحجم الشركة والعائد على الأصول .

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية جوهرية بين تعارض المصالح بين المقرضين والمساهمين بخصوص سياسة التوزيعات ، ومستوى التحفظ المحاسبي . كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين نسبة التوزيعات وانحرافات معدل العائد على الأصول.. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه كلما زادت مشاكل التعارض بين المقرضين والمساهمين كلما زاد استخدام التحفظ المحاسبي بهدف تقييد سياسة التوزيعات الحالية (مع زيادة التوزيعات المستقبلية كلما زاد معدل العائد على الأصول ومعدل نمو المبيعات). وفي نفس السياق، هدفت دراسة (Mousa 2014) إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية في الشركات المسجلة في بورصة البحرين، ودور التحفظ المحاسبي في تخفيض التوزيعات النقدية وإدارة مشكلة الوكالة . أوضحت الدراسة أنه وفقاً لنظرية الوكالة تلعب التوزيعات دوراً هاماً في إدارة الاختلافات بين المساهمين والمقرضين نتيجة تأثير التوزيعات في خفض النقدية المتاحة لدفع مستحقات المقرضين.

واستخدمت الدراسة ٤ شركات مسجلة في بورصة البحرين من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢ ، وتم استخدام تحليل الانحدار للعلاقة بين مقاييس للتوزيعات النقدية (مثل نسبة التوزيعات النقدية لصافي الدخل أو لسعر السهم أو التوزيعات النقدية لكل سهم) ، وعلاقتها مع قياس التحفظ المستخدم بواسطة دراسة (Basu 1997) والخاص بحساسية سعر السهم للأنباء الجيدة والسيئة ، مع الأخذ في الاعتبار حجم الشركة ونسبة الرفع المالي .

وبدعمت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات (باعتبار التحفظ المحاسبي آلية لعلاج مشاكل الوكالة بين المساهمين والمقرضين)، وذلك مع وجود أرباح أعلى في الشركات الأكثر تحفظاً. وأوضحت نتائج هذه الدراسة وجود منافع للتحفظ سواء للمستثمرين والمقرضين والمشرعين واسواق المال في دولة البحرين . كما هدفت بعض الدراسات المحاسبية في الدول العربية إلى قياس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه. فأشارت دراسة (عبد المجيد ٢٠١٤) أنه بقياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج الانحدار والخاص بالاستجابة غير المتماثلة لسعر الأسهم تجاه الأخبار السيئة والجيدة المقترن من Basu1997 على عينة من شركات التأمين في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية من ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ ..

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ في التقارير المالية في شركات التأمين السعودية ، ونوع علاقة طردية مع حجم الشركة والملكية المؤسسية لها ، وعلاقة سلبية مع مدینية وعمر الشركة . كما أوضحت نتائج الدراسة ضرورة زيادة مستوى التحفظ في التقارير المالية في شركات التأمين السعودية خاصة لحماية الأموال الضخمة لدى تلك الشركات .

كما هدفت دراسة (حسين، ٢٠١٥) إلى تحليل أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي ، واثر ذلك على الأداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري .

وتم استخدام عينة من ٦٢ شركة مساهمة مدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ (لمدة ٣ سنوات). وتم قياس التحفظ المحاسبي بنسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة (باعتباره المتغير المستقل في الدراسة) كما تم استخدام كل من حجم الشركة (مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة)، و نسبة الرفع المالي (نسبة إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة) ، وحجم المبيعات (اللوغاريتم الطبيعي لإبراد المبيعات)، و عمر الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة) ، ونوع الصناعة (متغير وهو يأخذ القيمة ١ إذا كانت الشركة صناعية، و يأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك) باعتبارها المتغيرات المستقلة والتي تعبر عن خصائص الوحدة الاقتصادية .

وأشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى تزايد مستويات التحفظ للشركات الممثلة في عينة البحث خلال فترة الدراسة . كما أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبه جوهريّة بين حجم المبيعات ونوع الصناعة ونسبة الرفع المالي ومستوى التحفظ المحاسبي. كما اتضح وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم وعمر الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي. و لم يتضح أثر مستويات التحفظ المحاسبي وحجم وعمر الشركة على معدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق المساهمين. وتوضح نتائج هذه الدراسة أيضاً استخدام التحفظ المحاسبي حل المشاكل بين المقرضين وأصحاب الأسهم، وعدم وضوح أثر التحفظ المحاسبي على ربحية الشركة (مقاساً بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق المساهمين).

وفي نفس السياق، اهتمت دراسة (Bradford et al. 2017) باختبار أثر التحفظ المحاسبي في تخفيض المشاكل بين المقرضين وأصحاب الأسهم وتأثيرها على سياسة

التوزيعات النقدية (مع تطبيق معايير التقرير المالي الدولي) . وتم اختيار عينة من الشركات الصينية من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١ .

وأوضحت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي خفض من التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين بما أدى لتخفيض المشاكل بين حمله الأسهم والمقرضين . وأشارت نتائج الدراسة أيضاً أن التوافق مع معايير التقرير المالي الدولية في الصين أدى لتخفيض دور التحفظ المحاسبي على سياسة التوزيعات نتيجة تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة في الصين .

كما اتجهت الدراسات المحاسبية أيضاً لتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعلاج الاختلافات بين المساهمين ذوي الأغلبية وذوي الأقلية ، وأثرها على التوزيعات النقدية للشركات . فقد ركزت دراسة Wu (2011) على فحص العلاقة بين نسبة ملكية المساهمين الأكبر والتحفظ المحاسبي في الشركات المسجلة في بورصة الصين من ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ .

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة ملكية المساهمين الأكبر لها علاقة عكسية مع التحفظ المحاسبي (وذلك مع السيطرة على حجم الشركة و نسبة المديونية) . فكلما زاد تأثير المساهمين الأكبر حجماً كلما زاد تبني سياسات محاسبية أقل تحفظاً تزيد من الأرباح ، وذلك لتحقيق رؤى المساهمين الكبار بدلاً من أن تعكس الحقائق الاقتصادية لعمليات المشروع . ويؤدي انخفاض التحفظ المحاسبي إلى تخفيض المحتوى الإعلامي للأرباح المفصح عنها (خاصة بالنسبة للأنباء السيئة) للمستثمرين الخارجيين بما يقلل من جودة التقارير المالية .

وفترت الدراسة أيضاً انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات التي بها نسبة ملكية المساهمين الأكبر برغبة هؤلاء المستثمرين في استغلال منافع المعلومات ، ووجود حافز أقل للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالشركة مثل وجود خسائر متوقعة للشركة .

كما هدفت دراسة Ratnadi et al. (2013) إلى اختبار أثر التعارض بين صالح اغلبية وأقلية المساهمين على سياسة التوزيعات في حالة استخدام سياسات محاسبية متحفظة . وتم التركيز على مشاكل الوكالة من النوع الثاني في حالة سيطرة المساهمين ذوي الأغلبية على الإدارة و التعارض مع المساهمين ذوي الأقلية بخصوص سياسة التوزيعات . فيفضل المساهمين ذوي الأغلبية تخفيض التوزيعات نتيجة وجود أثر ضريبي لهذه التوزيعات بالنسبة لذوي الأغلبية ولزيادة قيمة الشركة ، بينما يفضل

المساهمين ذوي الأقلية توزيعات أكبر (تفضيل ضريبي أقل). وتم القيام باختبار الشركات المسجلة في بورصة اندونيسيا (٢٥٣ شركة) والتي تتصف بتركز الملكية للمساهمين (المسيطر على الشركة المساهمين ذوي الأغلبية وليس الإدارة كما في حالة الملكية المشتتة).

وأشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض التوزيعات، أو عدم قيام هذه الشركات بدفعها، لتخفيض تكلفة الحصول على رأس المال وتعظيم قيمة الشركة . واتضح كلما زاد تركز الملكية زاد الميل للسياسة المتحفظة وتخفيف التوزيعات، وذلك بالمقارنة بحالة شئت الملكية والتي تكون التوزيعات أعلى. وتدعم نتائج هذه الدراسة وجود مشاكل الوكالة من النوع الثاني واستغلال المساهمين ذوي الأغلبية حقوق التصويت بفرض سياسات محاسبية متحفظة وتخفيف التوزيعات .

وفي نفس السياق، أشارت دراسة Louis and Urcan (2015) إلى أهمية التحفظ المحاسبي في تحسين شروط وتكلفة الدين وعلاج مشاكل الوكالة بين المساهمين ذوي الأغلبية وذوي الأقلية. وأوضحت الدراسة أن من أهم محددات التوزيعات هو وجود ضرائب على التوزيعات بدرجة أكبر من الضرائب المفروضة على المكافآت الرأسمالية بما يؤثر على قيمة أسهم الشركة .

وأوضحت الدراسة أن التحفظية منخفضة التكلفة لعلاج مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين (مشاكل الوكالة من النوع الأول) أو بين أصحاب الأسهم ذوي الأغلبية ، و ذوي الأقلية أو حملة الدين (مشاكل الوكالة من النوع الثاني). . وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات المستقبلية ، وذلك في حالة وجود معدلات نمو مرتفعة لأرباح الشركة وزيادة قوة تصنيفها الائتماني . كما اتضح أنه كلما زالت قوة نظم الحكومة في الشركة انخفضت الحاجة لسياسة متحفظة بما يخفيض من أثر التحفظ على التوزيعات.

وبناء على الدراسات السابقة يمكن اشتقاء الفرض التالي :

الفرض الأول : يؤثر مستوى التحفظ المحاسبي على التوزيعات للمساهمين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٦ - تحليل العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي و التوزيعات النقدية ، وأداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية، وإدائها المالي المستقبلي، واشتقاق باقي فروض البحث:

اهتمت الدراسات المحاسبية أيضاً بتحليل العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات ومستوى التحفظ المحاسبي والأداء المالي للشركات. فهدفت دراسة Kurniawati and Wibowo (2009) إلى فحص الحوافر الداخلية في الشركات للإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية ، وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، وذلك بالتطبيق على البنوك الاندونيسية .

وتم اختيار عينة من ٢١ بنك اندونيسي من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧ ، وتم استخدام تحليل المحتوى لتقدير المالية لقياس مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ، وذلك مع وجود إفصاح إلزامي محدد من الحكومة الاندونيسية للشركات عن أنشطة المسئولية الاجتماعية .

وقسمت الدراسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى أربعة جوانب رئيسية وهي :

- ١- الجوانب البيئية وتشمل السياسات البيئية للشركة والإدارة البيئية وسياسات الحفاظ على الموارد البيئية.
- ب- الموارد البشرية وتتضمن صحة العاملين والأمان ومراقبة تدريب العمالة.
- ج- المنتجات والخدمات وتشمل جودة المنتجات وشكوى العملاء .
- د- أنشطة دعم المجتمع وتتضمن التبرعات الخيرية وأنشطة تعليم المجتمع ، ودعم الصحة العامة والرياضة.

وتم قياس التحفظ المحاسبي بالاعتماد على الانخفاض في المستحقات الاختيارية ، فكلما زاد التحفظ المحاسبي انخفضت المستحقات الاختيارية (وقق نموذج Jones) .

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الاندونيسية في المتوسط متحفظة في التقارير المالية لتلك البنوك، بينما لم يتضح وجود علاقة جوهرية بين التحفظ المحاسبي والتقرير عن المسئولية الاجتماعية في اندونيسيا. وفسر الباحثان هذه النتائج بأن التقرير عن المسئولية الاجتماعية ناتج بدرجة أساسية من التشريعات الحكومية، و لا يوجد حافز خاص للإفصاح الاختياري عن أنشطة المسئولية الاجتماعية بصورة اختيارية .

وفي نفس السياق ، أوضحت دراسة لبودي (٢٠١١) إمكانية تقسيم الأداء البيئي والاجتماعي إلى المؤشرات التالية :

ا- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة : ويشمل تكاليف الأنشطة المرتبطة بأداء المنشأة لحماية افراد المجتمع الذي تعمل به داخل نطاقها الجغرافي مثل تكاليف أنشطة الحماية من تلوث الهواء والمزروعات وتلوث المياه .

ب- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين : ويشمل تكاليف الانشطة الخاصة بخلق حالة ولاء وانتماء العاملين والاهتمام بحالتهم الصحية والتدريب والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدمتهم .

ج- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع : ويتضمن تكاليف كاف الأنشطة التي تهدف لاسهام المنشأة في الخدمات الاجتماعية مثل التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية .

د- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الانتاج : ويشمل كافة تكاليف الأنشطة التي تهدف لخدمة العملاء مثل تكاليف الرقابة على جودة المنتج وتكاليف البحث والتطوير وخدمات ما بعد البيع والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء .

كما قسمت دراسة (Fatma et al. 2014) أبعاد قياس المسئولية الاجتماعية إلى خمسة أبعاد (تشمل ٤١ عنصر) وتشمل خدمة العملاء ، و الجوانب البيئية، و العلاقة مع العاملين ، خدمة المجتمع ككل، و مصالح حملة الأسهم. وأوضحت هذه الدراسة من خلال اختبار الأهمية النسبية لتلك العناصر في البنك في ماليزيا ، أهمية أبعاد خدمة العملاء، و الجوانب البيئية ، و العلاقة مع العاملين.

كما أشارت إلى ضرورة تحديد مدى زمني طويل الأجل لتحليل التغير في اتجاه أنشطة المسئولية الاجتماعية لبيان اثرها على العلاقات مع أصحاب المصالح المختلفة في الشركة.

ويرى الباحث أن الإفصاحات عن المسئولية الاجتماعية في أغلب الدول النامية تعتمد على الإفصاح الإلزامي مع وجود نقص في الإفصاح الاختياري عن أنشطة المسئولية الاجتماعية بما يؤثر على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

كما هدفت الدراسات المحاسبية أيضاً لتحليل واختبار العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات وأداؤها المالي في الأجل القصير والطويل ، هدفت دراسة Francis et al. (2013) إلى اختبار العلاقة بين الأداء الاجتماعي باعتباره ممثلاً للتوزيع العادل للثروة بين أصحاب المصالح المختلفة بالشركة ، والتحفظ المحاسبى .

وأشارت الدراسة أن المسئولية الاجتماعية تهتم بتوضيح كيفية معالجة الشركات للعلاقات الداخلية والخارجية مع أصحاب المصالح المؤثرة على أنشطة المنشأة من عاملين أو حملة أسهم أو موظفين أو مقرضين. كما أوضحت الدراسة أهمية التحفظ المحاسبي وذلك من جانب الاعتراضات الخاصة بتأثيره على تخفيض قيمة الأصول وصافي الدخل بما يؤثر على خفض شفافية التقارير المالية ، وتأثيره على صعوبة قياس القيمة الاقتصادية للشركات. وأوضحت الدراسة أيضاً وجود منافع للتحفظ المحاسبي من خلال تخفيض قدرة الإدارة على المبالغة في قيمة الإيرادات و تحويل ثروة الشركة للمديرين والمساهمين على حساب أصحاب المصالح الأخرى، والتقليل من المبالغ المدفوعة الزائدة لأحد أصحاب المصالح على حساب أصحاب المصالح الآخري.

وقام الباحثون باستخدام تحليل الانحدار بين الأداء الاجتماعي (مؤشر عناصر القوة والضعف في الأداء الفني والتنظيمي بالشركة) ، وكل من قياس التحفظ المحاسبي (نسبة مصاريف البحث والتطوير والاعلانات والتغيير من طريقة LIFO إلى صافي الأصول التشغيلية)، و نوع الصناعة التي تنتهي لها الشركة ، ومتغيرات رقابية مثل حجم الشركة ونسبة المديونية . وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وجودة الأداء الاجتماعي (قوة الأداء الاجتماعي) بما يدعم ملاءمة التحفظ المحاسبي كعقيدة محاسبية ملائمة بالمقارنة بالاتجاه السائد في معايير التقرير المالي الدولية نحو القيمة العادلة .

وفي نفس السياق اختبرت دراسة Pyo and Lee (2013) العلاقة بين مستوى أنشطة المسئولية الاجتماعية (مقاسة بمستوى مصاريف التبرعات كمؤشر للأداء الاجتماعي) وجودة الأرباح (باستخدام مقياسين للتحفظ المحاسبي). وتعتبر مصاريف التبرعات مقياس مباشر لرغبة الإدارة في أداء أنشطة المسئولية الاجتماعية . واستخدمت Penman (2002) واستخدم نسبة مصاريف الالهـاك والاستفـاد والاحتياطـيات والديـون المدعـومة ومصاريف البحـوث والتطـوير إلى صـافي الأـصول التـشـغـيلـية) و مـقـاس Givoly and Zhoе (2000) و تم قياسـه بـ (١ - \times (المـسـتـحقـاتـ غيرـ التـشـغـيلـيةـ /ـ الأـصلـوـلـ))

وتم قياس المستحقات غير التشغيلية بالفرق بين إجمالي المستحقات^(١) - الاعلاك - المستحقات التشغيلية (التغير في العملاء + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المقدمة - التغير في الضرائب المستحقة - التغير في الموردين). وتم استخدام عينة من الشركات المسجلة في بورصة كوريا الجنوبية من ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠ مع استبعاد المؤسسات المالية . وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين التبرعات (كمؤشر عن الأداء الاجتماعي) والتحفظ المحاسبي (وفقاً لكلا المقاييسين) بما يعني أنه كلما زاد مستوى التحفظ كمؤشر لجودة التقارير المالية أزداد مستوى التبرعات النقدية . وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين التبرعات وإدارة الأرباح مع زيادة الإفصاح الاختياري عن أنشطة المسئولية الاجتماعية .

وتشير نتائج الدراسة إلى أن زيادة مصاريف التبرعات تؤدي لتقليل ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي زيادة جودة الأرباح المحاسبية . وقام الباحثان بتحليل العلاقة بين التوزيعات النقدية وجودة الأرباح في الشركة ، ولم يتضح وجود علاقة بين التوزيعات غير العادية وجودة الأرباح . ويفسر ذلك باختلاف دوافع الشركات للقيام بالتوزيعات بما يثر على علاقتها مع جودة الأرباح . وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى زيادة الإفصاح الاختياري عن أنشطة المسئولية الاجتماعية (بمقاييس عدد صفحات التقرير عن أنشطة المسئولية الاجتماعية) و زيادة مصاريف التبرعات الاجتماعية .

كما هدفت دراسة Santoso and Feliana (2014) إلى فحص العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي في ٨٠٠ شركة مقيدة في بورصة أندونيسيا من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ بناء على أداء الأسعار السوقية للأوراق المالية. وتم استخدام طريقة تحليل المحتوى للتقارير المالية وبما يتفق مع إطار GRI للفصاح عن أداء الأنشطة الاجتماعية والبيئية.

وأشارت هذه الدراسة إلى أهمية نشاط التقرير عن المسئولية الاجتماعية مثل تحسين العلاقة مع أصحاب المصالح المختلفة بالشركة و دعم مصداقية الشركة وسمعتها وتحقيق ميزة تنافسية ، بما يؤدي لتحسين الأداء المالي للشركة في المستقبل وتم القيام بتحليل الانحدار المتعدد بين محتوى تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات ، مع الأخذ في الاعتبار حجم الشركة والنمو .

١ - يتم قياس إجمالي المستحقات بالفرق بين الأرباح و صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (Shi, L. and H. Zhang. 2011)

وصنف هذه الدراسة الأداء الاجتماعي إلى الأداء الاقتصادي و الأداء البيئي وجوانب الأداء الاجتماعي (مع تقسيمه أيضاً إلى أربعة جوانب هي ممارسات العمل و حقوق الإنسان وخدمات المجتمع و مسؤولية المنتج). وشملت هذه العناصر ٧٩ عنصر تتفق مع مبادرة الإفصاح GRI .

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتقارير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركة حتى فترة مالية تالية ، وتأثير إيجابي للأداء المالي للشركة على القيام بأنشطة والتقرير عن المسئولية الاجتماعية لمدة سنتين تالية لل்�تقدير المالي . كما اتضح وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وتقارير المسئولية الاجتماعية . فكلما زاد حجم الشركة وريحيتها كلما زادت جودة تقارير المسئولية الاجتماعية وآثارها المستقبلية . وفسرت الدراسة العلاقة الإيجابية بين أنشطة المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للشركة على أساس أن لتلبية احتياجات أصحاب المصالح يتطور قدرات جديدة لإدارة الموارد الشركة بكفاءة وفعالية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، وتحسين صورة الشركة وتحقيق مصالح أصحاب المصالح الآخري(بما يتفق مع نظرية أصحاب Slack resources theory). كما تتفق نتائج الدراسة مع نظرية الموارد الراكرة (slack resources) . كما تتفق نتائج الدراسة مع نظرية الموارد الراكرة (slack resources) .

كما هدفت دراسة (Qiu et al. 2014) إلى اختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي والإفصاح الاجتماعي و ربحية الشركات . وتم اختيار عينة من ١٢٩ شركة امريكية من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ مع استبعاد المؤسسات المالية . وأشارت الدراسة ان الشركات التي لديها إفصاح اجتماعي أعلى لديها قيم سوقية للأسهم ومعدلات نمو أعلى من المتوقع للتدفقات النقدية لهذه الشركات . وتنتفق نتائج هذه الدراسة مع نظرية الموارد الراكرة للشركة ونظرية الإفصاح الاختياري، بما يعني أن الشركات التي لها موارد اقتصادية زائدة يمكن استغلالها في الأنشطة الاجتماعية للشركة بما يؤدي لصافي منافع اقتصادية إيجابية للشركة (خاصة مع تنوع مجموعات أصحاب المصالح المختلفة في الشركة مثل الموظفين والعاملين والحكومة).

كما تتفق أيضاً نتائج الدراسة مع نظرية الإفصاح الاختياري والتي تشير إلى أن الشركات التي لها أداء بيئي واقتصادي متفوق لديها حافز أكبر وموارد لزيادة الإفصاح البيئي خاصة مع توافر الموارد المالية للقيام بذلك . كما اتضح زيادة أهمية الإفصاح البيئي الاختياري الأكثر شمولاً بدافع تحسين سمعة الشركة ، والحصول على مزايا تنافسية مثل استبقاء جودة رأس المال البشري وولاء العاملين والموردين وزيادة مبيعات الشركة . كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن الشركات ذات الربحية الأعلى لها إفصاح بيئي واجتماعي وقيم سوقية أعلى مع توقع نمو التدفقات النقدية في المستقبل بصورة أكبر (مع زيادة الدخل المتبقى لهذه الشركات وانخفاض تكلفة رأس المال لها) .

ويرى الباحث اتفاق نتائج هذه الدراسة مع أهمية الإفصاح البيئي والاجتماعي خاصة في الدول المتقدمة نتيجة اهتمام المستثمرين ودعمهم للشركات التي تقوم بمسؤولياتها الاجتماعية بتقديم الأموال اللازمة بمعدل تكلفة رأس مال منخفض بما يدعم نمو التدفقات النقدية المستقبلية لتلك الشركات .

كما أشارت دراسة (Huang and Watson 2015) إلى أن المسئولية الاجتماعية للشركات تتضمن مجموعة واسعة من الأنشطة (البيئية و الخاصة بالحكومة ، و العلاقات مع الموظفين ، و حقوق الإنسان ، والقضايا الخاصة بالمنتج) بما يؤثر على مدى واسع من أصحاب المصالح بصورة إيجابية و سلبية . وناقشت هذه الدراسة محددات المسئولية الاجتماعية مثل حواجز أصحاب المصالح الخارجي و أهميتها للشركة ، وعلاقتهم مع الاستراتيجية البيئية للشركة، ومدى التنافس على جودة المنتج والسعر . ويؤثر أصحاب المصالح على اختيار الشركة للمؤشرات البيئية الهامة ، وذلك من خلال ضغوط السوق والمجتمع على استراتيجية الشركة البيئية ونظم الرقابة الإدارية البيئية بالشركة .

أوضحت نتائج الدراسة تأثير أنشطة المسئولية الاجتماعية على سمعة الشركة والعلامة التجارية وجذب العملاء الجدد والموظفيين الأكفاء ، وزيادة الربحية وقيمة الشركة في الأجل الطويل . كما أوضحت الدراسة أيضاً وجود علاقة إيجابية بين المسئولية الاجتماعية وجودة الأرباح ، وذلك من خلال الانخفاض في الاستحقاقات الاختيارية وانخفاض تكاليف الضرائب عند أداء أنشطة المسئولية الاجتماعية . كما اتضح انخفاض تكلفة رأس المال للشركات التي تقوم بأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية ، وذلك نتيجة التحسن في سمعة الشركة و جذب محللين ماليين ومستثمرين مؤسسين بدرجة أكبر بما يزيد من قيمة الشركة . كما أشارت نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح البيئي الاختياري يزيد من جودة افصاح الشركة ككل ، بما يزيد أيضاً من قيمة الشركة ككل .

كما هدفت دراسة Gao and Zhang (2015) إلى تحليل أثر تخفيف الإدارة لتقلبات الأرباح وعلاقتها بأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية. وقام الباحثان باختيار عينة من ٢٠٢٢ شركة أمريكية من ١٩٩٣ حتى ٢٠١٠، واستخدام مقياس Tobin Q لاختبار اداء الشركة مع سلوك تمهيد الأرباح. وتم قياس ستة أبعاد للأداء الاجتماعي تتضمن حوكمة الشركات والمجتمع و علاقات العاملين والتنوع والنشاط البيئية والمنتجات (وتم استبعاد البيانات الخاصة بحقوق الإنسان لأنها ليست متوافرة بصورة تفصيلية قبل ٢٠٠٢).

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تمهيد الدخل لم يؤدي إلى زيادة في قيمة الشركة، بما يشير لعدم تقديم المشاركين في سوق الأسهم مكافآت للشركات التي تقوم بتمهيد الدخل . كما أتضح أن زيادة أنشطة المسئولية الاجتماعية يدعم العلاقة بين عوائد الأسهم والأرباح المحاسبية بما يشير لعلاوة نتيجة الإفصاح عن أنشطة الشركة الاجتماعية أو الأخلاقية. وقدمت هذه الدراسة أدلة للمحللين الماليين والسماسرة لتحديد الشركات التي لها درجات مختلفة من القيمة الملائمة للمعلومات الخاصة بالربحية . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تهتم بأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية تركز على استقرار ونمو تدفق الدخل المستقبلي بما يؤدي لمكافأة المستثمرين في سوق الأوراق المالية لتلك الشركات في صورة علاوة في أسعار الأسهم وزيادة قيمة الشركة .

كما أشارت دراسة Johnson (2015) إلى وجود دليل متزايد على أن المساهمين يطلبون من الشركات التوسع في أنشطة المسئولية الاجتماعية والإفصاح عن أدائها الاجتماعي بما يضيف قيمة لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في تلك الشركات .

وأوضحت الدراسة وجود محددات للإفصاح اختياري عن أنشطة المسئولية الاجتماعية وهي ربحية الشركة وقدرتها التمويلية و الاهتمام من جانب المحللين الماليين لأنباء هذه الشركة ، ومستوى الحوكمة بالشركة ومدى وجود سياسات بيئية أو اجتماعية تتطلب إفصاحات اختيارية أكبر . وأوضحت الدراسة أيضاً إلى وجود ارتباط إيجابي بين الشركات التي تهدف أن تميز نفسها في جانب الأنشطة الاجتماعية بالمقارنة بباقي الشركات، ومستوى الإفصاح اختياري عن أنشطة المسئولية الاجتماعية (بما يتنق مع نظرية الإفصاح اختياري). كما اتضح ان الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يرتبط بزيادة شرعية الشركة المدركة من المستثمرين، وتخفيف احتمالات بيع المستثمرين لأسهم الشركة نتيجة الصدمات الخارجية السلبية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وضوح أثر الإفصاح الاختياري عن المسئولية الاجتماعية على أسعار الأسهم نتيجة تأثيره بنوع المستثمر صغر حجم الاستثمار والعوامل السلوكية والنفسية للمستثمر.

كما اختبرت دراسة Chetty et al. (2015) العلاقة بين أنشطة المسئولية الاجتماعية و علاقتها بالأداء المالي للشركات في جنوب إفريقيا من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤ (سواء التأثير قصير الأجل أو طويل الأجل) . وتم استخدام منهجية دراسة الحالة بالنسبة لإعطاء مكافآت أو عقوبات مع تطبيق مؤشر الاستثمار الاجتماعي في بورصة جوهانسبرج .

وتم استخدام تحليل الانحدار لصناعات مختلفة ، واتضح إلى عدم وجود اختلافات معنوية في الأداء المالي نتيجة أداء أنشطة المسئولية الاجتماعية . وفسر الباحثون نتائج هذه الدراسة بتركيز المستثمرين في جنوب إفريقيا على الأداء المالي في الأجل القصير ، وذلك مع تأثير أنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي طويل الأجل للشركات المشتركة في مؤشر الاستثمار الاجتماعي في جوهانسبرج .

كما أوضحت دراسة Story and Neves (2015) أن أداء الشركات لمسئوليّتها الاجتماعية ليست فقط لتحقيق ميزة تنافسية للشركة ولكن كاستراتيجية ضرورية لبقاء الشركة (بالرغم من تكلفتها وحصول عدد قليل من الشركات على منافع من تطبيق هذه الاستراتيجية).

وأشارت الدراسة إلى اختلاف وجهات نظر أصحاب المصالح حول أهمية أنشطة المسئولية الاجتماعية وتأثيراتها على الربحية قصيرة وطويلة الأجل، ومدى قدرة الشركة على الاستفادة من أنشطة المسئولية الاجتماعية . وأشار الباحثان أيضاً إلى أهمية ادراك أصحاب المصالح بأهمية أنشطة المسئولية الاجتماعية لتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة (وأنشطة استباقية لمواجهة ضغوط أصحاب المصالح المختلفة بالشركة).

كما أوضحت نتائج الدراسة أهمية دوافع القيام بأنشطة المسئولية الاجتماعية وتأثيره على سلوك العملاء ، ومدى ثقة أصحاب المصالح في الجانب الخيري للأداء الشركة قيمة حقيقة للشركة . كما اتضح أهمية خلق حواجز ذاتية للعاملين في الشركة للأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية كاستراتيجية خاصة بالاستثمار في الشركة .

وفي هذه السياق أيضاً ، قام Saeidi et al. (2015) باختبار العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركة والأداء المالي للشركات ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الميزة

التنافسية للشركة وسمعتها ورضا العملاء كعوامل وسيطة في العلاقة بين أنشطة المسئولية الاجتماعية وأداء الشركة.

وتم اختيار عينة من ٢٠٠ شركة إيرانية لتحليل العلاقة بين أنشطة المسئولية الاجتماعية وأداء الشركة . وتم اعتبار أن أثر أنشطة المسئولية الاجتماعية غير مباشر على تحسين أداء الشركة ، وذلك من خلال تحسين سمعة الشركة وميزتها التنافسية وتحسين مستوى رضا العملاء .

وأشارت نتائج الدراسة إلى ان العلاقة بين أداء الشركة لأنشطة المسئولية الاجتماعية وأدائها المالي غير جوهري لارتباط هذه العلاقة بعوامل وسيطة متداخلة لم تتعرض لها الدراسات السابقة ، ولتعقد العلاقة بين أداء الشركة لأنشطة المسئولية الاجتماعية و أدائها المالي .

ويرى الباحث إمكانية اختلاف تأثير أداء أنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي في الدول المتقدمة والنامية مع اختلاف الأهمية النسبية للإفصاح اللازمي والاختياري عن المسئولية الاجتماعية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية ..

كما أوضحت دراسة Cheng et al (2016) باختبار عينة من الشركات الصينية (من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩) وجود علاقة طردية بين اصدارات تقارير المسئولية الاجتماعية وأداء الشركات (معتبراً عنه بالدخل المحاسبي وعوائد الأسهم ومعدل النمو لتلك الشركات). كما اتضح وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية والأداء المستقبلي للشركة .

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القيام بأنشطة المسئولية الاجتماعية (مثل التبرعات النقدية) والإفصاح عنها يعتبر استراتيجية أعمال مفيدة في الدول النامية مثل الصين. وأوصت الدراسة بتبني الهيئات الحكومية لممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها، وتغيير إدراك المشاركين في السوق عن ادراكيهم لمنافع هذه الاستراتيجية. بناء على الدراسات السابقة ، يمكن اشتلاق الفرض التالي :

الفرض الثاني : يؤثر مستوى التحفظ المحاسبي على مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير إيجابي مشترك الأثر المشترك للتحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين على الأداء المالي المستقبلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الرابع : يوجد تأثير إيجابي للأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٣/٦ - المتغيرات الرقابية المؤثرة على العلاقات محل الدراسة :

أشارت الدراسات (lee(2012)Francis et al.(2013); Kung and Cheng(2016) حسين ((٢٠١٥) and إلى بعض المتغيرات الرقابية عند اختبار العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية بالشركات ، ومستوى الأداء الاجتماعي للشركات . وتشمل أهم تلك المتغيرات؛ حجم الشركة ، ومعدل العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي . ويقاس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ، كما يقاس معدل العائد على الأصول مقاساً بالأرباح قبل الفائدة والضرائب إلى إجمالي الأصول، بينما تعبّر نسبة الرفع المالي عن نسبة القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول .

أوضحت نتائج دراسة (2012 lee) وجود علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي وربحية الشركة المستقبلية (باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ونسب الربحية المستقبلية)، بينما أوضحت دراسة (حسين ، ٢٠١٥) وجود علاقة طردية بين مستوى التحفظ المحاسبي وكل من معدل الرفع المالي و حجم الشركة، بينما لم يتضح وجود علاقة بين مستويات التحفظ المحاسبي ومعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية .

كما أشارت دراسة Pyo and Lee(2013) وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وكل من معدل الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول ، وأكّدت دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٤) على وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وكل من نسبة المديونية وحجم الشركات. وأشارت أيضاً دراسة Shoorvarzy et al.(2012) إلى وجود علاقة طردية بين نسبة التوزيعات ومعدل العائد على الأصول.

كما أوضحت دراسة Francis etal. (2013) وجود علاقة طردية بين مستوى الأداء الاجتماعي للشركات، وحجم الشركة ، بينما أشارت دراسة Kung and Cheng(2016) وجود علاقة طردية بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية ومعدل العائد على الأصول ، وعلاقة مع معدل الرفع المالي وحجم الشركة . وبالاتساق مع الدراسات السابقة عرضها، أعتمد الباحث على كل من حجم الشركة ، ومعدل العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي كمتغيرات رقابية مؤثرة على العلاقات محل الدراسة .

٦/٤ - نموذج ومنهجية البحث :

يستعرض الباحث في هذا الجزء من البحث أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع عينة الدراسة، والتصميم البحثي متضمناً نماذج الدراسة و توصيف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ومناقشة نتائج البحث الوصفية ، و اختبار الفروض، وأخيراً نتائج البحث ، والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

٦/٤/١ - أهداف الدراسة التطبيقية :

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، ومن ثم تقييم العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التوزيعات النقدية ، ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، و الأداء المالي المستقبلي للشركات (مع التركيز على ربحية الشركة المستقبلية). كما سيتم اختبار ما إذا كانت هذه العلاقات تتأثر ببعض المتغيرات الرقابية، خاصة حجم الشركة، وربحية الشركة، نسبة الرفع المالي.

٦/٤/٢ - مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وتم استخدام عينة من ٣٠ شركة^(١) متدولة ومسجله في بورصة الأوراق المالية المصرية من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ لمدة ٥ سنوات . وتم تقسيم عينة الدراسة وفقاً ل القطاعات التالية ، كما يتضح بالجدول التالي :

^١ - تم الإشارة إلى أسماء الشركات وقطاعاتها في ملحق البحث (١)

جدول رقم (١)

أسم القطاع	عدد شركات العينة في كل قطاع
قطاع التشييد ومواد البناء	٦ شركات
قطاع الكيماويات	٦ شركات
قطاع الأغذية والمشروبات	٤ شركات
قطاع الاتصالات	٣ شركات
قطاع العقارات	٣ شركات
قطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك والتأمين)	٢ شركة
قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	٢ شركة
قطاع المولاد الأساسية	١ شركة
قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	١ شركة
قطاع الغاز والبنزين	١ شركة
قطاع السياحة والترفيه	١ شركة
إجمالي الشركات	٣٠ شركة

٤/٣ - التصميم البحثي :

سيعرض الباحث في هذه الفرعية لنماذج الدراسة ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها وذلك كما يلي :

٤/١ - نماذج الدراسة :

سيتم التحقق من العلاقة بين الأثر المشترك بين التحفظ المحاسبي ومستوى التوزيعات النقدية من جانب، ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية من جانب آخر . كما تم دراسة واختبار أثر أداء الشركات ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية على أدائها المالي المستقبلي ، ودراسة واختبار أثر المتغيرات الرقابية على العلاقات محل الدراسة. واعتمد الباحث على استخدام تحليل الإنحدار المتعدد (Francis et al. 2013;Chetty et al., 2014; Santoso & Feliana, 2014; Mousa 2014), ومن ثم تظهر نماذج الدراسة على النحو التالي:

- النموذج الأول : ويعتمد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد ، وذلك بهدف اختبار الفرض الأول في الدراسة :

$$\text{Divd}_t = a_0 + B_1 \text{Cons}_t + B_2 \text{Size}_t + B_3 \text{ROA}_t + B_4 \text{Lev}_t + e$$

- النموذج الثاني: ويعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للدراسة، وذلك كما يلي :

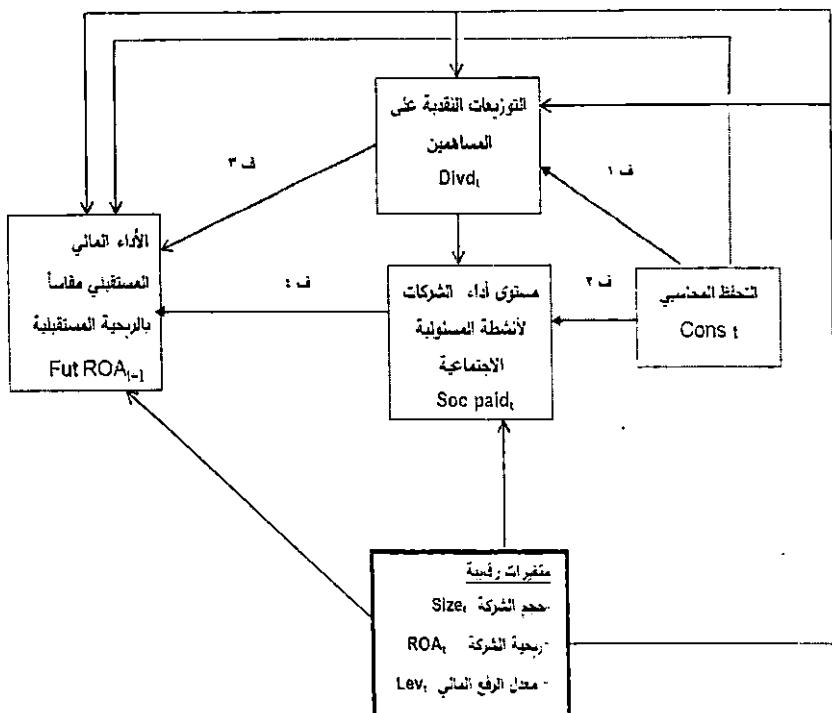
$$\begin{aligned} \text{Soc paid}_t &= a_0 + B_1 \text{Cons}_t + B_2 \text{Cons}_t * \text{Divd}_t + B_3 \text{Size}_t + B_4 \\ &\quad \text{ROA}_t + B_5 \text{Lev}_t + e \end{aligned}$$

- النموذج الثالث: ويعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك بهدف اختبار الفرض الثاني للدراسة ، وذلك كما يلي

$$\begin{aligned} \text{ROA}_t &= a_0 + B_1 \text{Cons}_t + B_2 \text{Cons}_t * \text{Divd}_t + B_3 \text{Soc paid}_{t-1} + B_4 \\ &\quad \text{Size}_t + B_5 \text{ROA}_{t-1} + B_6 \text{Lev}_t + e \end{aligned}$$

ويمكن صياغة نماذج البحث بالشكل التالي :

شكل رقم (١)



٦/٤/٢ - متغيرات الدراسة:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة وفق فروض الدراسة إلى :

ا-المتغير المستقل:

مستوى التحفظ المحاسبي (Cons) ويتم قياسه كما يلي باستخدام مقاييس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة كمؤشر عام لمستوى التحفظ الكلي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، وكلما زادت القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين يقل مستوى التحفظ المحاسبي والعكس صحيح (بما يتفق مع دراسة حسين (٢٠١٥) ، كساب (٢٠١١) ، Ball et al.(2008) . ويفترض أنه كلما زادت القيمة عن الواحد الصحيح ينخفض مستوى التحفظ المحاسبي.

ب-المتغيران الوسيطان :

ب/١- التوزيعات النقدية الحالية Divd، وسيتم قياسه بنسبة التوزيعات إلى إجمالي الأصول ، وذلك لمدة سنة بما يتفق مع دراسة Shoorvarzy et al. (2012);and Mousa (2014) . وسيتم وضع نسبة ١٠% كنسبة حكمية للتعبير عن انخفاض أو ارتفاع مستوى التوزيعات النقدية .

ب/٢- مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية Soc paid ويعكس نسبة الأنفاق على المسئولية الاجتماعية (أو التبرعات النقدية) إلى إجمالي الأصول بما يتفق مع دراسة Pyo and Lee (2013) and Cheng et al (2016)

ج- المتغير التابع:

- الربحية المستقبلية $Fut ROA_{t+1}$ (كمؤشر عن الأداء المالي المستقبلي) ويتم قياسه بنسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول ، وذلك لمدة سنة لاحقة بما يتفق مع دراسة (Shoorvarzy et al. 2012).

د- المتغيرات الرقابية :

وتتضمن كل من :

د/١- حجم الشركة Size ويعكس باللوجاریتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول، كما في دراسة (Santoso and Feliana ,2014; Francis et al. (2013))

د/٢- ربحية الشركة ROA وتقاس بصافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول كما في دراسة Zhai and Wang(2016) . وسيتم وضع نسبة ١٠% كنسبة حكمية للتعبير عن انخفاض أو ارتفاع مستوى ربحية الشركة .

د/٣- نسبة الرفع المالي Lev، وتقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول كما في دراسة Shoorvarzy et al. (2012) and Mousa (Zhang(2008); (2014)) . وسيتم وضع نسبة ٥٥% كمستوى حكمي للتعبير عن ارتفاع أو انخفاض نسبة الرفع المالي للشركات.

٤/٤- نتائج الإحصاء الوصفي واختبار الفروض:
قام الباحث بإجراء تحليل وصفي لنتائج البحث، واختبار فروض الدراسة وذلك كما يلي:

٤/٤/١- نتائج الإحصاء الوصفي:

يظهر الجدول رقم (٢) وصف لمتغيرات الدراسة وهي مستوى التحفظ في الشركات ، و معدل التوزيعات النقية ، مستوى الأداء الاجتماعي للشركات، والربحية المستقبلية للشركات ، بالإضافة لمتغيرات الرقابية في الدراسة و هي حجم الشركة ومعدل الرفع المالي ونسبة الربحية للأصول، وذلك عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ ، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢)
التحليل الوصفي لنتائج الدراسة

بيان	المتوسط	الانحراف	الدلالة
مستوى التحفظ (Cons.)	1.549	2.224	انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لأنه أكبر من الواحد، وزيادة الاختلافات في التحفظ غير الشركات بدرجة كبيرة
التوزيعات النقدية (Cash dividend.)	0.0704	0.106	مستوى التوزيعات النقدية منخفض (أقل من ١٠٪) مع عدم وجود اختلافات كبيرة بين الشركات.
مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية (Social responsibility)	0.0118	0.0230	مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية منخفض بدرجة كبيرة ، مع عدم وجود اختلافات بين الشركات
حجم الشركة (Size.)	3.091.856.000	1.460	ارتفاع متوازن حجم الشركات (٣ مiliار جنيه في المتوسط تقريباً) مع وجود اختلافات بين الشركات
معدلverage المالي (Leverage)	0.4363	0.2547	معدل الرفع المالي منخفض، مع انخفاض الاختلافات بين الشركات
معدل الربحية (ROA.)	0.093	0.116	انخفاض معدل الربحية بين الشركات مع انخفاض الاختلافات بين الاختلافات
الربحية المستقبلية (Fut ROA.)	0.088	0.105	انخفاض متوازن معدل الربحية المستقبلية بين الشركات مع انخفاض الاختلافات بين الشركات

وتشير نتائج التحليل الوصفي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي لشركات العينة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ ، ويفسر ذلك بتطبيق تلك الشركات لمعايير المحاسبة المصرية (المتوافقة مع المعايير الدولية) خاصة بعد تعديل المعايير المصرية في يوليو ٢٠١٥ ، وتفاعل الشركات المصرية مع الأزمات المالية منذ عام ٢٠١٢ بما أثر على تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات كل. وتفق نتائج الدراسة مع دراسة Ahmed (2017) والتي أوضحت انخفاض مستويات التحفظ المحاسبي في تقارير الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤ ، واستجابة الشركات المصرية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية بتخفيض مستوى التحفظ المحاسبي .

كما توضح النتائج بالجدول رقم (٢) انخفاض مستوى التوزيعات النقدية للمساهمين بالشركات المصرية خلال فترة الدراسة ، وانخفاض مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية أيضاً خلال نفس الفترة ، ويفسر ذلك بانخفاض مستوى ربحية الشركات في تلك الفترة . وارتفاع مستوى التضخم (خاصة في عام ٢٠١٦^(١)). كما أشارت النتائج إلى انخفاض معدل الرفع المالي للشركات في العينة (بمتوسط ٠.٤٣) . ويفسر ذلك بانخفاض تمويل البنوك لبعض الشركات في عينة الدراسة مع انخفاض معدلات ربحيتها وتوقع انخفاض ربحيتها المستقبلية، وارتفاع متوسط معدل الفائدة على الاقراض في البنوك (خاصة في عامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ والتي بلغت ١١.٤% و ١٣.٦% على التوالي^(٢)).

كما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (حسين، ٢٠١٥) والتي أوضحت انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي مع ارتفاع حجم الشركة (متوسط حجم الشركات ٣ مليارات جنية تقريباً من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦).

٦/٤/٤ - نتائج اختبارات الفروض:

يعرض الباحث في هذه الفرعية لنتائج اختبار فرض الدراسة وذلك كما يلي :

١- نتيجة اختبار الفرض الأول :

تم صياغة نموذج الانحدار بين مستوى التوزيعات النقدية بالشركات ، و مستوى التحفظ بالشركة (باعتباره المتغير المستقل) و كل من حجم الشركة و معدل الرفع المالي ومعدل الربحية باعتبارها المتغيرات الرقابية في الدراسة ، كما يتضح بالجدول التالي:

١ - قدر معدل التضخم بـ ١٤.٥% في يونيو ٢٠١٦ مقارنة مع ١١.٤% في يونيو ٢٠١٥ وفقاً لموقع البنك المركزي المصري

<http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/Pages/Inflation.aspx>

٢ - وفقاً لموقع البنك الدولي -مؤشرات التنمية العالمية
<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=FR.IN>

جدول (٤)

نموذج الانحدار بين التوزيعات النقية للمساهمين، ومستوى التحفظ المحاسبي والمتغيرات الرقابية الأخرى في الدراسة

نوع العلاقة	P-value	الجزء الثابت المتغيرات المستقلة والرقابية	النموذج
عكسية غير معنوية	.347	-.074	الجزء الثابت
طربية غير معنوية	.450	-.002	مستوى التحفظ المحاسبي (Cons.)
عكسية غير معنوية	.313	.004	حجم الشركة (Size.)
طربية معنوية	.916	-.002	معدل الرفع المالي (Leverage.)
طربية معنوية	.000	.756	معدل الربحية (ROA.)

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقية للمساهمين (قيمة P-value تساوي 450). وبالرغم من اختلاف نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة ((Mousa and Ratnadi et al. (2013) (2014) إلا أن انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المصرية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ يفسر الاختلافات في النتائج.

كما اتضح وجود علاقة طردية قوية معنوية بين معدل الربحية ومستوى التوزيعات النقية للمساهمين (قيمة Beta تساوي 756 . و قيمة P-value تساوي صفر) بما اتفق مع دراسة (Shoorvarzy et al. 2012) ، وبما يؤكد على انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية خلال فترة الدراسة. وبناء على ما سبق، لم يتضح وجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقية للمساهمين (نتيجة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية)، بما لم يدعم صحة الفرض الأول للدراسة (خاصة بالنسبة للعلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وانخفاض التوزيعات النقية للمساهمين).

ب- اختبار الفرض الثاني :

تم صياغة نموذج الانحدار بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية ، و كل من مستوى التحفظ بالشركة والعلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات ، و كل

من حجم الشركة و معدل الرفع المالي و معدل الربحية باعتبارها المتغيرات الرقابية في الدراسة ، كما يتضح بالجدول التالي:

جدول (٤)

نموذج الانحدار بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية، و كل من مستوى التحفظ بالشركة والعلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات، والمتغيرات الرقابية الأخرى في الدراسة

نوع العلاقة	P-value	الجزء الثابت و Beta المتغيرات المستقلة والرقابية	النمذج
عكسية غير معنوية	.004	.083	الجزء الثابت
طربية غير معنوية	.548	-.001	مستوى التحفظ المحاسبي (Conserv)
عكسية معنوية	.113	.019	العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات (Cons * Divd.)
عكسية غير معنوية	.015	-.003	حجم الشركة (Size)
طربية غير معنوية	.466	-.006	معدل الرفع المالي (Leverage)
طربية غير معنوية	.466	.021	معدل الربحية (ROA)

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم الشركة و مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية ، ويفسر ذلك بانخفاض مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية بعينة الدراسة (قيمة Beta تساوي -.003 . و قيمة P-value تساوي 0.016). كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طربية غير معنوية بين العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات ، مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية (قيمة Beta تساوي 0.019 . و قيمة P-value تساوي 0.113) ، بما يختلف مع (Pyo and Lee (2013) والتي أشارت لوجود علاقة طربية معنوية بين التحفظ مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية. وبالرغم من عدم معنوية هذه العلاقة إلا أنها أكثر معنوية من علاقة التحفظ المحاسبي بمستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية (قيمة Beta تساوي 0.001 . و قيمة P-value تساوي 0.548) ، بما يشير إلى إمكانية وجود أثر لسياسة التحفظ المحاسبي (عند استخدامها) على التوزيعات للمساهمين (وبالتالي خفضها) و توافر موارد مالية

للقيام بأداء أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات . وبناء على ما سبق ، فإن نتائج الدراسة دعمت بصورة جزئية الفرض الثاني .

و لاتتفق نتائج البحث مع دراسة Francis, et al. (2013) بالنسبة للعلاقة بين التحفظ المحاسبي مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية. ويرى الباحث أن انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المصرية و انخفاض مستوى أداء الأنشطة الاجتماعية للشركات أثر على عدم معنوية هذه العلاقة .

جـ اختبار الفرض الثالث والرابع للدراسة :

تم صياغة نموذج الانحدار بين الربحية المستقبلية للشركات ، و كل من العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات و مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية (باعتبارها المتغيرات المستقلة) ، و كل من حجم الشركة و معدل الرفع المالي و معدل الربحية باعتبارها المتغيرات الرقابية في الدراسة ، كما يتضح بالجدول التالي:

جدول (٥)

نموذج الانحدار بين الربحية المستقبلية للشركات، و كل من العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات و مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية، والمتغيرات الرقابية الأخرى في الدراسة

نوع العلاقة	P-value	الجزء الثابت و Beta للمتغيرات المستقلة و الرقابية	النموذج
علاقة طردية معنوية	.059 .001	.159 .089	الجزء الثابت العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات (Cons + Divd.)
علاقة طردية غير معنوية	.396	.089	مستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية (Soc paid)
علاقة عكسية غير معنوية	.105	-.006	حجم الشركة (Size)
علاقة عكسية غير معنوية	.336	-.022	معدل الرفع المالي (Leverage)
علاقة طردية معنوية	.000	.652	معدل الربحية (ROA)

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك بين التحفظ والتوزيعات والربحية المستقبلية في الشركات (قيمة Beta تساوي .089 و قيمة P-value تساوي .001). كما اتضح وجود علاقة طردية معنوية بين معدل الربحية للسنة

الحالية والمستقبلية (قيمة Beta تساوي 652. و قيمة P-value تساوي 0.000). ولم تتضح معنوية كل من مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، وحجم الشركة و معدل الرفع المالي مع الربحية المستقبلية للشركات (قيم P-value تساوي 396. ، و 105. ، و 366. على التوالي) . ويمكن للباحث تفسير هذه النتائج بأن استخدام التحفظ المحاسبي و انخفاض التوزيعات ينقل الأرباح من الفترة الحالية لفترات المستقبلية ، بما يؤدي لوجود علاقة طردية معنوية بين الآخر المشترك للتحفظ والتوزيعات، على الربحية المستقبلية لتلك الشركات ، بما يدعم قبول الفرض الثالث للدراسة. بينما لم تدعم نتائج الدراسة الفرض الرابع الخاص بالعلاقة بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، والربحية المستقبلية لتلك الشركات. ويمكن للباحث تفسير ذلك بانخفاض مستوى الأداء الاجتماعي للشركات المصرية من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ (متوسط الأداء الاجتماعي لتلك الشركات 0.0118).

وتتفق نتائج الدراسة مع دراسة Ahmed and Dueilman(2011) بالنسبة للعلاقة الطردية بين التحفظ المحاسبي و الربحية المستقبلية للشركات ، بينما لا تتفق مع نتائج دراسة Santoso and Feliana (2014) بالنسبة للعلاقة الطردية بين مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، والربحية المستقبلية للشركات. ويرى الباحث أن أثر التحفظ المحاسبي مع تخفيض التوزيعات سيكون أقوى تأثيراً على الأداء المالي المستقبلي للشركات (معبراً عنده بالربحية المستقبلية للشركات) بالمقارنة مع مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية خاصة في بيئة التقرير المالي المصرية.

٥/٦ - النتائج والتوصيات و مجالات البحث المقترحة.

يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وأهم مجالات البحث المقترحة كما يلي :

٦/١ - نتائج البحث :

يمكن بلورة أهم نتائج البحث كما يلي:

- فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية ، أشارت النتائج الاحصائية إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ ، بما يفسر بتطبيق تلك الشركات لمعايير المحاسبة المصرية (المتفقة مع المعايير الدولية) خاصة بعد تعديل

المعايير المصرية في يونيو ٢٠١٥ ، وتفاعل الشركات المصرية مع الأزمات المالية
منذ عام ٢٠١٢ .

- كما أوضحت النتائج الإحصائية انخفاض مستوى التوزيعات النقدية بالشركات
المصرية ، وانخفاض مستوى أداء تلك الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية ،
وسر ذلك بانخفاض مستوى ربحية الشركات في تلك الفترة ، وارتفاع مستوى
التضخم (خاصة في عام ٢٠١٦) . وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود علاقة
طردية قوية بين معدل الربحية ومستوى التوزيعات النقدية للمساهمين . ولم تدعم
النتائج الإحصائية وجود علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي والتوزيعات
النقدية للمساهمين ، وسر ذلك بانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير
المالية في الشركات المصرية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ ، بما لم يدعم صحة الفرض
الأول للدراسة .

- بالنسبة لمستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية . ، أشارت نتائج الدراسة
إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين العلاقة المشتركة بين التحفظ والتوزيعات ،
ومستوى أداء الشركات لأنشطة المسئولية الاجتماعية .. وبالرغم من عدم معنوية هذه
العلاقة إلا أنها أكثر معنوية من علاقة التحفظ المحاسبي بمستوى أداء الشركات
لأنشطة المسئولية الاجتماعية ، بما يشير إلى إمكانية وجود أثر لسياسة التحفظ
المحاسبي (عند استخدامها) على التوزيعات (وبالتالي خفضها) وتوفير موارد مالية
للقيام بالتربيعات والإنفاق على أداء الأنشطة الاجتماعية ، بما دعم بصورة جزئية
الفرض الثاني .

- بالنسبة للربحية المستقبلية للشركات ، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية
معنوية بين الأثر المشترك بين التحفظ والتوزيعات ، والربحية المستقبلية في الشركات
، و وجود علاقة طردية معنوية بين معدل الربحية لسنة الحالية والمستقبلية .
ويمكن للباحث تفسير هذه النتائج بأن استخدام التحفظ المحاسبي و انخفاض
التوزيعات ينقل الأرباح من الفترة الحالية لفترات المستقبلية ، بما يؤدي لوجود
علاقة طردية معنوية بين الأثر المشترك للتحفظ والتوزيعات ، على الربحية
المستقبلية لتلك الشركات ، بما يدعم قبول الفرض الثالث للدراسة . بينما لم تدعم
نتائج الدراسة الفرض الرابع الخاص بالعلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات ،

والربحية المستقبلية للشركات، وذلك نتيجة انخفاض مستوى الأداء الاجتماعي للشركات المصرية من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦.

٢/٥ - التوصيات :

- في ضوء ما انتهي إليه البحث من نتائج ، يوصي الباحث بما يلي :
- أهمية إلزام هيئة الرقابة المالية الشركات بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي النقدي ، والرقابة على الإفصاحات الوصفية عن مستوى أداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ، حتى لا يتتحول أداء الشركات لأنشطتها الاجتماعية إلى أداء صوري غير حقيقي لا يؤثر في سلوك متذبذبي القرارات واصحاب المصالح بالشركات.
 - تعزيز دور هيئة الرقابة المالية في زيادةوعي المستثمرين بأبعاد الإفصاح الاجتماعي للشركات الكمي والنوعي وتأثيراتها على الأداء المالي المستقبلي للشركات.
 - إعداد مؤشر للإفصاح الاجتماعي النقدي للشركات بما يحفز على زيادة الإنفاق الاجتماعي لتلك الشركات ، و يقدم تقييماً استثمارياً أفضل للشركات ذو توجه بيئي والاجتماعي المتميز green investment .
 - أهمية زيادةوعي الشركات باستخدام سياسات متحفظة للتوزيعات ، وأنثرها على تحسين الأداء المالي للشركات والأداء الاجتماعي للشركات في المستقبل .
 - ضرورة اهتمام مقررات المحاسبة في مرحلة الدراسات العليا بدراسة علاقة أبعاد الإفصاح الاجتماعي وأنواعه مع الأداء المالي المستقبلي للشركات .

٣/٥ - مجالات البحث المقترحة :

- بناء على نتائج البحث، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساس لبحوث مستقبلية، ومن أهمها :
- تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتوزيعات النقدية وجوانب الأداء الاجتماعي في صناعتي البنوك و التأمين.
 - دراسة مقارنة لأثر الإفصاح الكمي والنوعي لأداء الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي للشركات.
 - تحليل علاقة طبيعة الشركات (عائلية أو غير عائلية) على الأداء المالي و الاجتماعي للشركات.

- أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولي على التحفظ المحاسبي والأداء المالي المستقبلي للشركات .
- أثر تبني معايير التقرير المالي الدولي على الإفصاح الوصفي والكمي عن الأداء الاجتماعي للشركات .
- تحليل العلاقة بين التوزيعات النقدية للمساهمين والأداء الاجتماعي والمالي المستقبلي للشركات .
- دور التدفقات النقدية التشغيلية في تحسين الأداء الاجتماعي للشركات .

المراجع

١- المراجع باللغة العربية

- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري :

<http://www.cbe.org.eg/ar/MonetaryPolicy/Pages/Inflation.aspx>

- الموقع الرسمي للبنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية :

<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=FR.INR.LEND&country>

- بدوى ، محمد عباس ، ٢٠١١ ، نماذج مقترنـه لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت في مجال التنمية المستدامة . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . كلية التجارة - جامعة الاسكندرية . يونيو . ٢٠٩-٢٤١ .

- حسين ، علاء على أحمد ، ٢٠١٥ ، تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالي والسوقـي للشركات المدرجة بسوق المال المصري (دراسة تطبيقـية) ، مجلة الفكر المحاسـبي . كلية التجارة-قسم المحاسبة والمراجـعة - جامعة عين شمس . العدد الثاني ، الجزء الثاني . يونيو . ٣١٧-٣٨٠ .

- عبدالمجيد ، حميدة محمد ، ٢٠١٤ ، قياس مستوى التحفظ المحاسـبي والعوامل المؤثـرة عليه في التقارير المالية لـشركات التأمين السعودية . مجلة المحاسبة والمراجـعة . كلية التجارة - جامعة بنـي سـويف . المجلـد الأول ، العدد الثاني ، ص ١٣٩-١٧٤ .

- كساب ، ياسر السيد ، ٢٠١١ ، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية . المجلة العلمية للتجارة والتمويل . كلية التجارة - جامعة طنطا ، المجلد الثاني العدد الثاني ، ٣٤٠ - ٢٩٨ .

بـ- المراجع باللغة الأجنبية :

- Ahmed A. S. , S. Duellman. 2011. Evidence on the role of accounting conservatism in monitoring managers' investment decisions. *Accounting and Finance* .Vol. 51 . 609-633.
- Ahmed ,A.H. 2017. Is Egyptian Corporate Financial Reporting Become more conservative? . *First Science conference of Accounting and Auditing Department*, 6-7 th May , 1785:1811
- Asemani. M.D. and M. Hematfar.2013 . Empirical study on the relationship between Conditional conservatism and bankruptcy risk in the companies listed in Tehran Security market. *International Journal of Business Science & Applied Research* .No.3. 232-235.
- Ball, R., Robin, A., Sadka, G., 2008. Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. *Review of Accounting Studies* .Vol.13. No.2-3. 168-205.
- Basu,S. 1997 . The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics* .Volume 24, December .3-37
- Beaver, W.H ., and S.G. Rayan .2005. Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling . *Review of Accounting Studies*, September 2005, Volume 10, Issue 2-3, .269-309
- Bradford , W ., C. Chen and S. Zhou. 2017. Conservative Accounting, IFRS Convergence and Cash Dividend

- Payments: Evidence from China. *European Financial Management*, Vol. 23, No. 3. 376–414.
- Cheng C. and , F. Kung, .2016.The effects of mandatory corporate social responsibility policy on accounting conservatism. *Review of Accounting and Finance*. Vol. 15 Issue; 1.2–20
 - Cheng .S.,K.Z .Lin and W. Wong .2016. Corporate Social Responsibility reporting and firm performance: evidence from China .*Journal of Management and governance* .Vol.20. no.3 .503–523.
 - Chetty,S., R. Naidoo, and Y. Seetharam. 2015. The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa. *Contemporary Economics* 9(2): 193–214.
 - Fatma ,M., Z.Rahman , and I.Khan. 2014 . Multi-Item Stakeholder Based Scale to Measure CSR in the Banking Industry . *International Strategic Management Review*. Volume 2, Issue 1. June 2014. 9–20
 - Francis. R. , S. Harrast , J. Mattingly and L.Olsen .2013. The relation between accounting conservatism and corporate social performance : an empirical investigation .*Business and Society review* .No.2 .193–222.
 - Gao, L., and J. H. Zhang. 2015. Firms' Earnings Smoothing, Corporate Social Responsibility, and Valuation. *Journal of Corporate Finance*. Vol. 32:108–127.
 - Givoly,D. and Hayn,C. 2000. The Changing time- series properties of earnings, cash flows and accruals : has

- financial reporting become more conservative?. *Journal of Accounting and Economics*.Vol.29.No.3 .287–320.
- GRI (Global Reporting Initiative).2013. *G4 Sustainability Reporting Guidelines*.
available at: <https://www.globalreporting.org/>
 - Huang a, X. B., L. Watson. 2015. Corporate social responsibility research in accounting. *Journal of Accounting Literature* .34 : 1–16.
 - Johnson, J. A. 2015. *The Influence Of CSR Reporting Models On Managers' Capital Allocation Decisions*. Unpublished Dissertation Of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy in Accounting, the Academic Faculty, Georgia Institute of Technology.
 - Khan, M. and Watts, R. L. .2009.Estimation and empirical properties of a firm–year measure of conservatism”, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 48 No. 2–3, pp. 132–150.
 - Kurniawan ,M. , and D.H. Wibowo. 2009 . Analysis on accounting conservatism and CSR disclosure of Indonesian banks listed on IDX 2004 to 2007 .*Journal of Applied Finance and Accounting* .Vol.2, No.2. 13 – 30
 - Kung ,F., C.Ting and K.James .20008. Accounting conservatism in Greater China : The influence of institutional and incentives .*Asian Review of Accounting* .Vol.16.No.2. 134–148
 - Lee .J. 2012. The role of accounting conservatism in firm's financial decisions .*SSRN Working papers*.Feb.1–43

- Louis .H. and O.Urcan .2015. Agency conflicts, Dividend payout and the benefits of conservative financial reporting to equity-holders .*Contemporary Accounting Research*. No. 2 .455-484.
- Mensah, Y. M., X. Song, and S. S. M. Ho. 2004. The effect of conservatism on analysts' annual earnings forecast accuracy and dispersion. *Journal of Accounting, Auditing and Finance* .Vol.19 .No.2: 159-183.
- Mousa,G.A. 2014. The association between Accounting Conservatism and Cash dividends : evidence from emerging markets. *International Journal of Academic Research in Accounting ,Finance and management Science* .No.4 .210-220.
- Neag .R and E.Macca.2015.Identifying Accounting conservatism- a literature review .*Procedia economics and Finance* . Vol.32.1114-1121.
- Penman S.H and Zhang ,X. 2002. Accounting conservatism,the quality of earnings and stock returns. *The Accounting Review*. Vol. 77.No,2: 237-264.
- Pyo.G. and H.Y .Lee .2013. The association between Corporate Social responsibility Activities and earnings Quality : Evidence from Donations and Voluntary issuance of CSR reports.*The Journal of Applied business Research* .May-June .No.3. 945-962.
- Qiu,Y., A. Shaukat, and R. Tharyan. 2014. Environmental and social disclosures: Link with corporate financial performance.*The British Accounting Review*, In Press, Corrected Proof, Available online 2014: 1-15.

- Ratanadi , N. S. Achsin and A.D. Mulawarman .2013. he effects of Shareholders' conflict over dividend policy on accounting conservatism : evidence from public firms in Indonesia .*Research Journal of Finance and accounting* .No.6 . -146-155.
- Saeidi, S. P., S. Sofian, P. Saeidi, S. P. Saeidi, and S. A. Saaeid. 2015. How does corporate social responsibility contribute to firm financial performance? The mediating role of competitive advantage, reputation, and customer satisfaction. *Journal of Business Research* 68(2): 341–350.
- Santoso, A. H., Y. K. Feliana. 2014. The Association Between Corporate Social Responsibility And Corporate Financial Performance. *Issues in Social and Environmental Accounting* ,8(2): 82–103.
- Shoorvarzy, M.R., M.M. Shiri and A. Kholousi, 2012. A Study of Impact of Accounting Quality on Cash Basic Requirements Model for Flow Investment Sensitivity. *World Applied Sciences Journal*, 16(1): 141–6.
- Shi ,L. and H. Zhang .2011. On Alternative Measures of Accruals. *Accounting Horizons*: December . Vol. 25, No. 4, pp. 811–836.
- Sodan .S. 2012. Conditional Conservatism and the cost of debt : evidence from central Europe . *Certain Operational Research review*.vol.3 245–255.
- Story, J., and P. Neves. 2015. When corporate social responsibility (CSR) increases performance: exploring the role of intrinsic and extrinsic CSR attribution. *Business Ethics: A European Review*, 24(2): 111–124.

- Watts .R.L. 2003. Conservatism in Accounting :part I : explanation and Implication .*Accounting Horizons* .No.3.207–221
- Wu, Y. (2011). Research on the relationship between controlling shareholder and accounting conservatism in China. *Applied Mechanics and Materials*.Vol.65 579–584.
- Zhai J. and Y .Wang.2016. Accounting information quality, governance efficiency and capital investment choice. *China Journal of Accounting Research*. No. 9 . 251–266.

ملحق البحث (١)

أسماء الشركات في عينة الدراسة وقطاعاتها

م	أسماء الشركات	نوع القطاع الذي تتنمي له الشركة
١	العربى للأسمدة	قطاع التشييد ومواد البناء
٢	اسمنت بورتلاند طرة المصرية	قطاع التشييد ومواد البناء
٣	الإسكندرية للأسمدة	قطاع التشييد ومواد البناء
٤	اسمنت سيناء	قطاع التشييد ومواد البناء
٥	السويس للأسمدة	قطاع التشييد ومواد البناء
٦	جنوب الوادي للأسمدة	قطاع التشييد ومواد البناء
٧	أبوفير للأسمدة	قطاع الكيماويات
٨	سيدي كبرى البتروكيميائيات	قطاع الكيماويات
٩	مصر لصناعة الكيماويات	قطاع الكيماويات
١٠	الشركة المالية والصناعية المصرية	قطاع الكيماويات
١١	كفر الزيات للعبيدات	قطاع الكيماويات
١٢	كيمـا لـصـنـاعـاتـ الـكيـماـويـةـ	قطاع الكيماويات
١٣	مطاحن ومخابز الإسكندرية	قطاع الأغذية والمشروبات
١٤	مطاحن ومخابز شملان القاهرة	قطاع الأغذية والمشروبات
١٥	مطاحن شرق الدلتا	قطاع الأغذية والمشروبات
١٦	مطاحن مصر العليا	قطاع الأغذية والمشروبات
١٧	اوراسكوم للاتصالات	قطاع الاتصالات
١٨	موبييل اورنج	قطاع الاتصالات
١٩	المصرية للاتصالات	قطاع الاتصالات
٢٠	الصلبس من اكتوبر للتنمية والاستثمار - مودع	قطاع العقارات
٢١	مجموعة ظلت مصطفى القابضة	قطاع العقارات
٢٢	مصر الجديدة للأسكان والتعier	قطاع العقارات
٢٣	عامر جروب	قطاع الخدمات المالية(استئناء البنوك)
٢٤	القلعة للاستثمارات العالمية	قطاع الخدمات المالية(استئناء البنوك)
٢٥	السويدى الكريث	قطاع الخدمات و المنتجات الصناعية و المبيعات
٢٦	حديد عز	قطاع المواد الأساسية
٢٧	المصرية للمنتجات السياحية	قطاع السياحة والترفيه
٢٨	الإسكندرية لزيوت المعجنية(أموك)	قطاع الغاز والبنزول
٢٩	الناساجون الشرقيون	قطاع المنتجات الفرزانية والشخصية
٣٠	العامة لمنتجات الخزف والصحن	قطاع المنتجات الفرزانية والشخصية